

2022
الميزانية
العامة للدولة




وزارة المالية
Ministry of Finance



البيان الأولي للميزانية العامة للدولة لعام 2022م





"كما إننا سنحرص على توجيه مواردنا المالية التوجيه الأمثل بما يضمن خفض المديونية وزيادة الدخل، وسنوجه الحكومة بكافة قطاعاتها لانتهاج إدارة كفوّة وفاعلة تضع تحقيق التوازن المالي وتعزيز التنويع الاقتصادي واستدامة الاقتصاد الوطني في أعلى سلم أولوياتها"

حضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق
سلطان عمان

المحتويات

المقدمة

أولا | المؤشرات الاقتصادية لعام 2021م

- 05 - التطورات الاقتصادية العالمية
- 06 - التطورات الاقتصادية المحلية
- 08 - النتائج المتوقعة لميزانية عام 2021م

ثانيا | التقديرات الأولية للميزانية العامة للدولة لعام 2022م

- 09 - الأهداف الاقتصادية والاجتماعية لميزانية عام 2022م
- 11 - التقديرات الأولية للميزانية العامة للدولة لعام 2022م
- 11 - الإيرادات العامة
- 11 - الإنفاق العام
- 12 - العجز والتمويل



المقدمة

يأتي إصدار البيان الأولي للميزانية العامة للدولة للسنة المالية 2022م معززاً مبدأ الشفافية والإفصاح المالي، ويعد كأحد عناصر توجه سلطنة عمان الهادف إلى تطوير منهجية إعداد الميزانية العامة للدولة ووضعها في إطار مالي واقتصادي شامل مستنداً إلى الإطار المالي لخطة التنمية الخمسية العاشرة.

يستعرض هذا البيان المؤشرات الاقتصادية لعام 2021م وتغييراتها المحلية والعالمية، بالإضافة إلى التقديرات الأولية للميزانية العامة للدولة لعام 2022م.



أولاً | أهم تقديرات المؤشرات الاقتصادية لعام 2021م

التطورات الاقتصادية العالمية

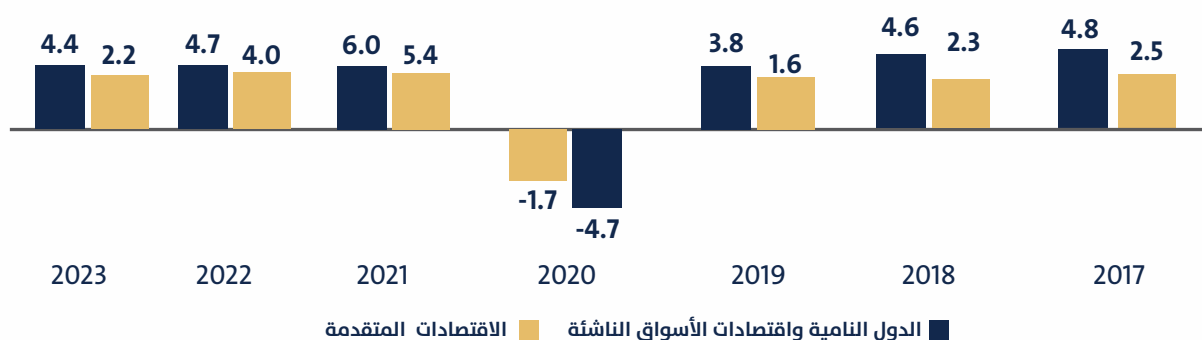
أشار صندوق النقد الدولي في تقريره (أفاق الاقتصاد العالمي) الصادر في أكتوبر 2021م، إلى أنه من المتوقع أن يحقق الاقتصاد العالمي نموًا بنسبة (4.9%) في عام 2021م، و(5.9%) في عام 2022م أي بمعدل (0.1%) أقل من النمو المتوقع في تقرير شهر يوليو 2021م؛ ويعزى هذا الانخفاض إلى انقطاع الإمدادات، وبطء النمو الاقتصادي للدول النامية منخفضة الدخل؛ الناتج عن تفشي جائحة كورونا ومخاطر ظهور سلالات متحورة جديدة وصعوبة السيطرة عليها في تلك الدول.

وتشير توقعات ما بعد عام 2022م إلى نمو الاقتصاد العالمي بنحو (3.3%) في المدى المتوسط، كما يتوقع أن يتجاوز نمو الاقتصادات المتقدمة مرحلة ما قبل الجائحة. وفي الجانب الآخر، هناك بطء في توزيع اللقاحات وتغطية الفئات المستهدفة في الدول النامية، مما يؤدي إلى تباطؤ في نمو اقتصاداتها مقارنة بالدول المتقدمة.

وأشار البنك الدولي في تقريره (الآفاق الاقتصادية العالمية) الصادر في شهر يونيو 2021م إلى أنه من المتوقع أن ينمو الاقتصاد العالمي بنسبة (5.6%) خلال عام 2021م، وهي أسرع وتيرة للنمو منذ (80) عاماً؛ نتيجة الانتعاش القوي الذي حققه عدد قليل من الاقتصادات الكبرى. ومع ذلك، فإن الكثير من بلدان الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية مازالت تعاني من تداعيات جائحة كورونا.

يوضح الرسم البياني أدناه توقعات البنك الدولي لمعدل النمو لاقتصادات الدول المتقدمة والدول النامية واقتصادات الأسواق الناشئة:

توقعات البنك الدولي لمعدل نمو اقتصادات الدول المتقدمة والدول النامية واقتصادات الأسواق الناشئة خلال الفترة من 2017 إلى 2023م



وقد توقع تقرير آفاق الاقتصاد العالمي لصندوق النقد الدولي استمرارية ارتفاع التضخم خلال الأشهر المقبلة قبل أن يعود إلى مستويات ما قبل جائحة كورونا بحلول منتصف عام 2022م، وإن ظلت مخاطر تسارع التضخم قائمة.

وتشير توقعات الصندوق إلى أن التضخم السنوي في الاقتصادات المتقدمة سيصل إلى الذروة عند متوسط (3.6%) في الأشهر الأخيرة من هذا العام قبل أن يتراجع إلى معدل (2%) في النصف الأول من عام 2022م. وستشهد الأسواق الصاعدة ارتفاع أسرع حتى تصل إلى متوسط (6.8%) في عام 2021م، ثم يتراجع هذا المتوسط إلى (4%).

غير أن هذه التوقعات تأتي مصحوبة بقدر كبير من عدم اليقين، وقد يظل التضخم مرتفعاً لفترة أطول، والعوامل المساهمة في ذلك قد تشمل الارتفاع الكبير في تكاليف المساكن ونقص الإمدادات لفترة طويلة في الاقتصادات المتقدمة والنامية، أو ضغوط أسعار الغذاء وانخفاض أسعار العملات في الأسواق الصاعدة. وأوضح الصندوق أنه حتى عندما تكون التوقعات على درجة جيدة من الثبات، فإن تجاوز هدف التضخم الذي حدده صناع السياسات لفترة مطولة من شأنه إطلاق توقعات التضخم بعيداً عن المستهدف.

التطورات الاقتصادية المحلية

ارتفع الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية بنهاية الربع الثاني من عام 2021م بنسبة (10.1%) مسجلاً ما قيمته (15,302) مليون ريال عماني مقارنة بنحو (13,898) مليون ريال عماني بنهاية الربع المماثل من العام السابق؛ ويعزى هذا الارتفاع بشكل رئيسي إلى ارتفاع متوسط سعر النفط بنهاية الربع الثاني من عام 2021م بنسبة (9.9%).

وبلغت القيمة المضافة للأنشطة غير النفطية بنهاية الربع الثاني من العام الجاري حوالي (11,456) مليون ريال عماني في عام 2021م، بزيادة ما نسبته (11.1%) مقارنة بنهاية الفترة المماثلة من العام الماضي.





ومن المتوقع أن يصل الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في عام 2021م إلى حوالي (32) مليار ريال عُماني مدفوعاً بارتفاع أسعار النفط التي سجلت (61) دولار أمريكي للبرميل في عام 2021م مقابل (48) دولار أمريكي للبرميل في عام 2020م، ومن المؤمل أن يسجل الناتج المحلي الإجمالي النفطي بالأسعار الجارية في عام 2021م نحو (9.3) مليار ريال عُماني مقابل (7.6) مليار ريال عُماني في عام 2020م.

ومن المتوقع أن يصل الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي بالأسعار الجارية في عام 2021م إلى (22.7) مليار ريال عُماني مقابل (20.8) مليار ريال عُماني في عام 2020م بنمو قدره (9.1%).

وارتفع مؤشر التضخم في السلطنة في شهر سبتمبر من عام 2021م بنسبة (2.46%) مسجلاً حوالي (107.4) نقطة مقارنة بنحو (104.8) نقطة بنفس الفترة من عام 2020م.

التصنيف الائتماني للسلطنة:

أصدرت وكالات التصنيف الائتماني تقييماً لسلطنة عُمان خلال عام 2021م، إذ عدّلت وكالة "ستاندرد آند بورز" في تقريرها الصادر في أكتوبر 2021م نظرتها المستقبلية للسلطنة من مستقرة إلى إيجابية مع التأكيد على التصنيف الائتماني عند (B+). وتأتي النظرة المستقبلية الإيجابية وفقاً لسياسات وإجراءات السلطنة في الاستجابة لمعالجة التحديات الاقتصادية والصحية والخطوات التي اتخذتها في إطار الخطة المالية متوسطة المدى نحو تحسين الأداء المالي واستدامته، إلى جانب تحسُّن أسعار النفط وتراجع حدة جائحة "كوفيد-19"، والتي تساهم في خفض العجز المالي والحد من ارتفاع صافي الدين الحكومي خلال السنوات الثلاث المقبلة.

وأشارت "ستاندرد آند بورز" في تقريرها إلى إمكانية رفع التصنيف الائتماني لسلطنة عُمان في العام المقبل مع استمرار جني ثمار الإجراءات المالية المتخذة، وارتفاع نمو النشاط الاقتصادي الذي يؤدي إلى تحسُّن الأداء المالي وخفض صافي الدين الحكومي.

من جانبها رفعت وكالة "موديز" نظرتها المستقبلية لسلطنة عُمان من سلبية إلى مستقرة مع التأكيد على التصنيف الائتماني عند (Ba3). ويعكس التحسن في النظرة المستقبلية حسب ما أشارت إليه الوكالة في تقريرها في أكتوبر 2021م إلى التراجع الملموس في ضغوطات السيولة النقدية واحتياجات التمويل الخارجي نتيجة لارتفاع أسعار النفط منذ منتصف عام 2020م، إلى جانب استمرار السلطنة في تنفيذ الخطة المالية متوسطة المدى التي ستسهم في تحسين الأداء المالي وانخفاض معدل الدين العام إلى نحو (60%) من الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام 2024م.



كما ثبتت وكالة "فيتش" في تقريرها الصادر في مايو 2021م تقييم السلطنة الائتماني عند (BB-)، وهو ذات التقييم السابق للوكالة. وتتوقع الوكالة بأن يتراجع عجز الميزانية العامة للدولة إلى (6.1%) من الناتج المحلي الإجمالي خلال عام 2021م وأن يرتفع النمو الاقتصادي للسلطنة بنحو (3.3%) خلال عام 2022م.

البيان التالي يوضح تطور التصنيف الائتماني للسلطنة التي أصدرته مؤسسات التصنيف الدولية خلال الفترة (2014 - أكتوبر 2021م) :

استقرار وتحسن النظرة المستقبلية للتصنيف الائتماني للسلطنة في عام 2021م



ومن المؤمل أن يتحسن التصنيف الائتماني تدريجياً خلال العام القادم؛ نتيجة لتنفيذ عدد من الإجراءات والمبادرات التي تهدف إلى ضبط أوضاع المالية العامة وتحقيق الاستدامة المالية على المدى المتوسط.

النتائج المتوقعة لميزانية عام 2021م:

تشير النتائج الأولية إلى تحسن أداء الميزانية العامة للدولة لعام 2021م، حيث من المتوقع انخفاض العجز بنسبة (45%) عن المعتمد في بداية العام، ويوضح الجدول التالي النتائج المتوقعة لميزانية عام 2021م:



الميزانية المعتمدة

2021

%27

%12

(%45)

النتائج الأولية المتوقعة

2021

الإيرادات

الإنفاق

العجز

الأداء الفعلي

2020

%29

(%6)

(%72)

مليون رع



ثانياً | التقديرات الأولية للميزانية العامة للدولة لعام 2022م

لقد مر الاقتصاد الوطني خلال السنوات الأخيرة بتحديات مالية متتالية؛ تأتي في مقدمتها تراجع أسعار النفط العالمية وانخفاض الطلب العالمي على النفط، وارتفاع الدين العام إلى مستويات قياسية، إضافة إلى التداعيات الناجمة عن انتشار جائحة كورونا وتأثير كل ذلك على الجدارة الائتمانية للسلطنة وارتفاع كلفة الاقتراض.

وشهدت السلطنة مؤخراً حالة مدارية استثنائية أثرت بشكل كبير على المجتمع والبنية الأساسية في بعض الولايات، إلا أنه - والله الحمد - عادت الحياة إلى طبيعتها بفضل تكامل وتضافر الجهود المبذولة من الجميع في إدارة الحالة، ومساعدة الأسر المتضررة.

وعليه، أخذت السلطنة في عين الاعتبار التحديات السابقة في إعداد الميزانية العامة للدولة لعام 2022م بما ينسجم مع أهداف ومرتكزات الخطة الخمسية العاشرة (2021 - 2025م)، والتي تأتي في سلم أولوياتها تحقيق الاستدامة المالية وتحفيز قطاعات التنويع الاقتصادي.

الأهداف الاقتصادية والاجتماعية لميزانية عام 2022م:

تأتي الميزانية العامة للدولة لعام 2022م متسقة مع أهداف الخطة الخمسية العاشرة، حيث تهدف الميزانية العامة إلى تحقيق مجموعة من أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية، نوجزها فيما يلي:

- الحفاظ على المستويات الآمنة والمستدامة للإنفاق العام من خلال الاستمرار في تنفيذ مبادرات الخطة المالية متوسطة الأجل.
- الاستمرار في جهود الحفاظ على الاستقرار المالي المتوازن، وتكثيف جهود مساندة النشاط الاقتصادي وتحفيزه دون الإخلال باستدامة مؤشرات الموازنة والدين العام.
- تشجيع الاستثمار ودفع القطاع الخاص لقيادة وتنشيط القطاعات الاقتصادية، والتوسع في مشاريع الشراكة مع القطاع الخاص.





رفع مساهمة الإيرادات غير النفطية إلى جملة الإيرادات الحكومية.

إعطاء الأولوية في تنفيذ المشروعات التي تخدم الأهداف الاقتصادية والاجتماعية المرتبطة بالقطاعات الإنتاجية وخاصة قطاعات التنوع الاقتصادي والتراث في تنفيذ المشروعات غير الملحة، وإعطاء أهمية كبرى في المقابل لتشغيل المشروعات التي تكتمل خلال العام.

الحفاظ على مستوى الإنفاق في الخدمات الأساسية كالتعليم والصحة والإسكان والضمان والرعاية الاجتماعية.

إعادة توجيه الدعم الحكومي بما يخدم شرائح المجتمع ذات الدخل المحدود.

استمرار العمل على تحسين التصنيف الائتماني لسلطنة عُمان وزيادة ثقة المستثمرين.

الاستمرار في دعم التدريب والتأهيل والتدريب المقرون بالتشغيل، وإيجاد فرص عمل جديدة حسب الخطط المعتمدة.

الاستمرار في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بما يمكنها من الاستمرار والمساهمة في الاقتصاد المحلي.

تقديم الحوافز اللازمة لتشجيع قيام شركات القطاع الخاص (خاصة شركات المساهمة العامة) بما يخدم التنمية وتوفير الفرص اللازمة للاستثمار.

إعطاء الأولوية لاستكمال برنامج التحول الرقمي؛ لرفع إنتاجية القطاع العام، وتطوير الأداء المؤسسي، وتحسين الكفاءة التشغيلية.



التقديرات الأولية للميزانية العامة للدولة لعام 2022م

لقد تم تقدير الإيرادات والإنفاق في مشروع الميزانية لعام 2022م أخذاً في الاعتبار الإطار المالي للخطة المالية متوسطة المدى بما يتوافق مع المتغيرات المالية، وتقديرات أسعار النفط، وإنشاء شركة تنمية طاقة عمان، بالإضافة إلى مجموعة من الأسس والافتراضات التي تهدف في مجملها إلى ضمان استمرار تقديم الخدمات العامة والأساسية كالتعليم والصحة والإسكان والرعاية الاجتماعية، إلى جانب تحسين بيئة الأعمال وتحفيز الاستثمار.

وعليه، فإن الإطار المالي الأولي للميزانية العامة للدولة لعام 2022م كالتالي:



التقديرات الأولية للميزانية العامة للدولة لعام 2022م

الإيرادات العامة

تبلغ الإيرادات المقدرة لعام 2022م نحو (10,580) مليون ريال عُماني مقارنة بنحو (10,944) مليون ريال عُماني متوقع تحقيقه في عام 2021م.

الإنفاق العام

يبلغ حجم الإنفاق المقدر لعام 2022م نحو (12,130) مليون ريال عُماني مقارنة بنحو (12,167) مليون ريال عُماني متوقع تحقيقه في عام 2021م، أي بارتفاع بلغ نحو (37) مليون ريال عُماني وبنسبة (0.3%)، وبالتالي فإن العجز المقدر بالميزانية يبلغ نحو (1,550) مليون ريال عُماني.



العجز والتمويل

من المتوقع أن يبلغ العجز في عام 2022م حوالي (1,550) مليون ريال عُماني، أي بنسبة (15%) من إجمالي الإيرادات وبنسبة (5%) من الناتج المحلي الإجمالي.

وتم تقدير مصروفات خدمة الدين بواقع (1,294) مليون ريال عُماني وذلك باحتساب الفوائد المتوقع سدادها للقروض القائمة والمخطط لها خلال العام القادم.

ختاماً، إن الفترة الحالية تشهد تحديات مالية واقتصادية تستدعي مزيداً من التعاون لتنفيذ البرامج والمبادرات للخطة المالية متوسطة الأجل بهدف الحفاظ على القدرة المالية للدولة واستمرار مسارات التنمية في كافة المجالات.

